ما هو مصير الإيديولوجيَّة الماركسيَّة بعد سقوط الشيوعيَّة؟

الأب سليم دكّاش اليسوعيّ*

مع سقوط العديد من الأنظمة الشيوعيَّة وزوالها عن الخارطة السياسيَّة، وعلى رأس تلك النُظُم النظام الشيوعيّ في الاتّحاد السوفياتيّ، لا بدّ من طرح السؤال التالي: هل سقطت الأنظمة الشيوعيَّة ومعها قادتها والفكر الإيديولوجيّ الذي كانت تعتمد عليه، أم أنَّ شيئًا ما لا يزال صامدًا، في الإيديولوجيَّة الماركسيَّة، أمام الضربة المدمِّرة التي اقتلعت قلاعًا لم يكن أحد يحلم بتصفيتها؟ ماذا بقي من نظريّات كارل ماركس بعد تهاوي القواعد التي كانت تستخدمها والبُنى التي كانت تحتويها وتطبِّقها؟

التداعي وزعزعة الثقة

إنَّ تداعي القسم الأكبر من الأنظمة الشيوعيَّة، وعلى رأسها نظام الحزب الواحد في الاتّحاد السوفياتيّ، يزعزع ثقة الذين كانوا يرون، خارج أوروبّا الشرقيَّة، أنَّ الإيديولوجيَّة الشيوعيَّة هي الطريق الذي يجب انتهاجه للخلاص من التخلُّف. فالعقيدة الشيوعيَّة وما تقترحه من عملٍ سياسيّ وإطار تنظيميّ لم تعد مقنعة في نظر الكثير من القادة في أوروبّا الغربيَّة وأفريقيا وأميركا اللاتينيَّة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ الوضع الصينيّ ـ الآسيويّ هو وضع خاصّ.

(*) رئيس تحرير مجلّة المشرق. أستاذ في جامعة القدّيس يوسف (بيروت).

وما يجب لفت النظر إليه أنّ الشيوعيّين في دول أوروبا الشرقيّة والاتّحاد السوفياتيّ لم يكونوا قلّة. بل إنّ عددهم كان يُقدّر بالملايين، وهؤلاء كانوا يمسكون لا بزمام السلطة فقط، بل هم الوحيدون الذين لديهم الخبرة في مجال الاقتصاد والزراعة، والسياسة والإدارة. إذ إنّ هذه المجالات كانت محرّمة على سواهم. فالشيوعيّون، أو الشيوعيّون القدامى، لا يزالون يمسكون، في الكثير من البلدان، بزمام الأمور ويتبوّأون المناصب الرفيعة في الدولة والمعاهد والجامعات والمؤسّسات الرسميّة. إنّ التغيير السياسيّ والاقتصاديّ والتداعي الإيديولوجيّ للشيوعيّة قد حصلا بالفعل، إلاّ أنّ الموظّف الشيوعيّ بقي في مركزه، لأنّ لا أحد يستطيع أن يحلّ مكانه، أو لأنّ من قام بالثورة السلميّة هو الشيوعيّ نفسه (في بلغاريا ورومانيا...) أو كان عضوًا في الحزب الشيوعيّ (مثلاً غورباتشيف ويلتسن في الاتّحاد السوفياتيّ). الواضح أنّ كثيرين، تمشّيًا مع الواقع الجديد، تخلّوا عن بطاقتهم الحزبيّة. وحتى عن لونهم الإيديولوجيّ السابق، إلاّ أنّهم بقوا في مراكزهم. سقطت الأنظمة الشيوعيّة، إلاّ أنّ البيروقراطيّة، التي هي النتاج الأخير للشيوعيّة، ما زالت حيّة ببقاء جيش الموظّفين في مناصبهم ودوائرهم. فاستبدال القطاع العامّ بقطاع خاصّ، أو التخلّي عن أجزاء من القطاع العامّ لا يتمّ بلحظة، بل هو عمل بطيء يتطلّب الكثير من الجهود.

سنة ١٩٨٩، سنة الفصل

من هذا المنطلق، اعتبر عدد وفير من المتخصّصين في الشؤون الشيوعيّة أنّ سنة ١٩٨٩ كانت سنة الفصل، وهي السنة التي برزت فيها أزمة اقتصاديّة خانقة، سببها عدم قدرة البُنى الاقتصاديّة القائمة على اختلاف أنواعها من الاستجابة لطلبات السوق، وعدم مجاراة تلك البُنى للتقدّم الصناعيّ في الولايات المتّحدة واليابان وبلدان أوروبّا الغربيّة. إنّها أزمة النظام الشيوعيّ - الاشتراكيّ القائم على رأسماليّة الدولة والاقتصاد المركزيّ، أزمة نظام الحزب الواحد الذي يقرّر بمفرده سياسات الدولة كلّها، بحيث إنّ هناك تطابقًا بين الحزب والدولة. وأوّل من شخّص الداء في سنة ١٩٨٥ كان غورباتشوف،

حيث إنّه بيّن أمام اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ أنّ الأزمة ليست ظرفيّة بل أزمة بُنى اقتصاديّة تجاوزها الزمن، وهي بُنى لم تعد قادرة على منافسة الولايات المتّحدة في مجال متابعة تطوير برامج الأسلحة. فلا الإصلاحات المحدودة، ولا التعديلات على البرامج، ولا التغيرات في المراكز أثّرت في إيقاف التدهور الاقتصاديّ أو تأخيره. فعلى الاتّحاد السوفياتيّ أن ينهج نهجًا جديدًا في السياسة الخارجيّة، والسياسة الاقتصاديّة، وحتّى السياسة الداخليّة إذا هو أراد الخروج من النفق.

الأزمة، أزمة سياسيّة

إلاّ أنّ الأزمة، وإن كانت في جانب منها أزمة اقتصاديّة، فهي قد ظهرت جليًّا وفي السنة ١٩٨٩ بالذات أزمة سياسيّة، بدأت بالظهور منذ بداية الثمانينات في مختلف بلدان أوروبّا الشرقيّة وفي طليعتها بولونيا. فهذا البلد عاش منذ ١٩٨١ أزمة اقتصاديّة متواصلة حتّى السنة ١٩٨٩، وقد رافق الأزمة الاقتصاديّة مطالب متعدّدة ابتداءً بضرورة تغيير النظام الاقتصاديّ القائم على المركزيّة البيروقراطيّة، وضرورة نقل وسائل الإنتاج من القطاع العامّ إلى القطاع الخاصّ وبالتالي إلى الملكيّة الفرديّة، وانتهاءً إلى الرغبة في تحسين وضع العامل في مصنعه وتصحيح النزعة الإداريّة الموجّهة في الاقتصاد، إلى أن وصل الأمر شيئًا فشيئًا، في بولونيا وغيرها، وكذلك في الاتّحاد السوفياتيّ إلى طرح السؤال التالي: هل من المستطاع الخروج من الأزمة دون وضع حدّ لسيطرة الحزب الشيوعيّ، كحزب واحد لا منافس له، على الدولة ومرافقها؟ فما كان مطروحًا في الأساس هو قضيّة الحرّيّة السياسيّة (من ناحية الحرّيّات الفرديّة الأساسيّة، ومن ناحية أخرى موضوع الاتّحاد الفدراليّ أو حرّيّة الشعوب في الانتماء إلى الاتّحاد السوفياتيّ).

إنّ سنة ١٩٨٩ هي في الواقع سنة الثورة السياسيّة في الاتّحاد السوفياتيّ، الثورة على تسلّط الحزب والثورة على الإيديولوجيا الماركسيّة التي كان يستمدّ منها الحزب بنيته الفكريّة والتنظيميّة والسياسيّة والاقتصاديّة. فسنة ١٩٨٩ شهدت انتهاء الدور القياديّ للحزب الشيوعيّ في الدولة والبُنى الاجتماعيّة كافّة

[illegible] في منظور الشيوعيين، دور صنعيّ صنعته الحرب. إنّه دور يستمدّ قوّته ووظيفته ووجوده المتتابع، منذ سبعين سنة، من حقّ الطبقة العاملة، وعلى رأسها المفكّرين المنظّرين (الأنتلجنسيا)، في أن تكون هي الطبقة الحاكمة، لا كأمر واقع، بل لأنّ للشيوعيّين كامل الحقّ الطبيعيّ في الحكم. والحزب الشيوعيّ هو طليعة البروليتاريا، وهو مكوّن من «صفوة الطبقة العاملة»: له الحقّ في أن يحكم لأنّ أعضاءه هم الذين «يعرفون» و«هم الذين يُدركون» كما يقول ماركس. إنّهم يفقهون جيّدًا ما يحدث سياسيًّا واجتماعيًّا في وقت معيّن من التاريخ البشريّ، كما أنّ البروليتاريا التي ينتمي إليها الشيوعيّون هي تلك الطبقة الاجتماعيّة التي لها الدور المميّز بين الطبقات الأخرى، لأنّها بانتفاضتها ورفضها أن تكون الضحيّة وأن تكون مغرّبة عن ذاتها، إنّما تسعى إلى تغيير أحوال البشر جميعًا، عندما تصل إلى الحكم وإدارة العمل السياسيّ وتلغي كلّ الانقسامات الاجتماعيّة والأثنيّة والوطنيّة والطبقيّة...

وجود الشيوعيّة في الحكم، وجود شرعيّ؟

إنّ الأيديولوجيّة التي بنى الشيوعيّون وجودهم السياسيّ عليها كانت تؤكّد دومًا على أنّ وجودهم في الحكم هو وجود شرعيّ، وهم ليسوا من الانقلابيّين أو المتطفّلين على السياسة، بل إنّ تطوّر العجلة الاقتصاديّة ونضوج الطبقة العاملة وتحوّل مسار التاريخ، هذه الأمور كلّها تجعل من وجود الحزب الشيوعيّ حزبًا حاكمًا بمفرده، أمرًا حتميًّا من حتميّات التاريخ. فوراء الوجود السياسيّ نظام عقلانيّ منطقيّ علميّ (في منظور الشيوعيّة) يبرّر استمرار الحزب في السلطة. وثمّة مثالٌ يوضح أهمّيّة هذا المبدأ الماركسيّ (الذي تهاوى اليوم): الشيوعيّون في المجر، وهو بلد شيوعيّ يُعرف بنوع من الليبراليّة، كانوا يقولون لمواطنيهم في نهاية السبعينات: «خذوا الحرّيّات التي تريدونها، إلاّ حرّيّة التعدّد الحزبيّ والنقابيّ، فهذا أمرٌ لا يُناقش لأنّه غير مقبول البتّة».

سيطرة الحزب الواحد، موضوع مناقشة

إلاّ أنّ هذا الأمر طرأ عليه التحوّل الجذريّ في السنة ١٩٨٩ وخصوصًا في بداية السنة ١٩٩٠: فموضوع سيطرة الحزب وتفرّده أصبح موضوع مناقشة في العالم الشيوعيّ، وخصوصًا في الاتّحاد السوفياتيّ، بعد أن تزايدت الانتقادات والضغط الشعبيّ على بيروقراطيّة الحزب وتسلّطه. وفي نهاية الأمر، أُلغيت المادّة السادسة من دستور الاتّحاد السوفياتيّ، وهي المادّة التي كانت تؤكّد على دور الحزب وقيادته للدولة والمجتمع، وقد قبِل غورباتشيف نفسه بهذا الإلغاء.

لماذا وصل الأمر إلى حدّ إلغاء الدور الريادي للحزب الشيوعيّ، كحزب الطبقة العاملة ولماذا ثارت هذه الطبقة بالذات على الحزب؟

هناك عدّة أسباب أدّت إلى حدوث ما حدث، منها ما يتعلّق بطبيعة النظام الشيوعيّ نفسه وتحوّلاته، ومنها ما يعود إلى قضايا إيديولوجيّة معيّنة.

أسباب السقوط الكامنة في الفكر الماركسيّ

أوّلاً: إنّ النظام الشيوعيّ تحوّل في الاتّحاد السوفياتيّ، مع مرور الزمن، إلى نظام البيروقراطيّة. فهو كان في البداية حزب لينين المنظّر والمنظّم، الثوريّ القائد الذي استطاع أن يحرّك قسمًا من العمّال والفلاّحين في ثورته وأن يطبّق النظريّة الماركسيّة بكلّ أبعادها بعد أن أزال النظام السياسيّ القيصريّ وكسر شوكة الكنيسة الروسيّة وأمّم كلّ وسائل الإنتاج وأمسك بدقّة الحكم مستخدمًا الطرق المتنوّعة وأساليب الترغيب والترهيب. فزمن لينين هو زمن ديكتاتوريّة البروليتاريا، التي يحرّكها، بالمنظور اللينينيّ، المثقّف الشيوعيّ. وبعد ديكتاتوريّة البروليتاريا، انتقل الاتّحاد السوفياتيّ والنظام الشيوعيّ العالميّ إلى ديكتاتوريّة أخرى، هي الديكتاتوريّة الستالينيّة التي قامت على عبادة الفرد، إلى أن حلّت مكانها، في أيّام بريجنيف، ديكتاتوريّة أخرى هي ديكتاتوريّة البيروقراطيّة التي تقوم على أساس التخطيط المركزيّ لكافّة المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وعلى أساس أنّ الموظّف الكبير هو الآمر الناهي، وهو صاحب القرار، وأنّ البرغماتيّة هي الحلّ الصحيح لكلّ مشكلة. فهذه البيروقراطيّة هي التحوّل

لطبيعيّ لمعظم النظام السياسيّ الاقتصاديّ الشيوعيّ الذي دعى به كارل ماركس عندما أوصى بأن يتمّ القضاء على الملكيّة الفرديّة، وبتأميم الملكيّة العقاريّة وتوظيف مردودها لصالح الدولة... ووضع يد الدولة على كلّ وسائل النقل والاتّصال وتكثير الصناعات الوطنيّة التي تملكها الدولة وجعل العمل إجباريًا للجميع وإنشاء جيوش من العمّال للصناعة». إنّ النظام البيروقراطيّ هو النتاج الطبيعيّ لهذه الإيديولوجيّة التي جعلت من وسائل الإنتاج كلّها ملكًا للدولة، بحيث أصبح الموظّف المركزيّ، الملازم لمكتبه والذي لا يعرف ما يجري في الواقع والذي يتبوّأ المنصب لأنّه من أعضاء الحزب، أصبح ذلك الموظّف هو العقل المخطّط المدبّر وهو الذي يحرّك عجلة الاقتصاد. فهذا النظام لم يترك مجالاً لحرّيّة الفرد في تدبير أمره والقيام بعمله بالصورة التي يجدها مناسبة له، عدا أنّ عليه أن يوظّف مجهوده دون أن ينال نصيبًا ولو ضئيلاً من الربح (pius – value).

إنّ فكر ماركس نفسه يشوبه بعض الالتباس: فهو من ناحية يرى مستقبل الدولة الشيوعيّة نتيجة «للاتّحاد الحرّ» بين العمّال، ويؤكّد على أنّ نتيجة العمل هي نتيجة اجتماعيّة واحدة، يتمّ إنفاقها كأنّها «قوّة عمل واحدة». وهذا التعبير، الذي أورده ماركس في كتابه «رأس المال»، لا يتحدّث عن توزيع لنتيجة العمل ولا كيف يجب أن تُوزّع، ولا حديث عن مبادلة أو مقايضة. إنّ العقيدة الجماعيّة (collectivisme) استندت إلى مقولة ماركس هذه وإلى عدم تحديده كيفيّة صرفها وتوزيعها. وإلى ذلك، ينتقد ماركس بشدّة الشيوعيّة التي تجعل من الرأسماليّة الفرديّة رأسماليّةً جماعيّة أو رأسماليّة دولة. فالعلاقة بين الرأسماليّة الفرديّة والعامل لا تتغيّر مطلقًا إذا ما تحوّلت إلى مجرّد علاقة بين رأسماليّة الدولة والعامل، ولا مكان، في نظريّة ماركس، لما يمكن أن نسمّيه «رأسماليّة عامّة». فإذا كان الرأسماليّ الفرد ظالمًا، فالأمر عينه يُقال عن الدولة الرأسماليّة التي لا همّ لها إلاّ زيادة الرأسمال والأرباح. وهذا الفكر الذي يشوبه الالتباس والغموض يزداد حدّة عندما نعود إلى الصفحات التي كتبها ماركس ودافع فيها، تحت تأثير الهيغليّة، عن الفرد وقدراته ومقوّمات وجوده أمام وطأة المجتمع وضغوطاته.

مصير البشريّة مرتبط بنجاح ثورة البروليتاريا

ثانيًا. إنّ فكرة ارتباط مصير البشريّة ومستقبلها بثورة البروليتاريا، الطبقة العاملة التي هي وليدة الرأسماليّة الصناعيّة، هي فكرة أساس في العقيدة الماركسيّة، وهي فكرة وضع أسسها وطوّرها ماركس نفسه. فنكرة «البروليتاريا تقوم على تلك الطبقة الاجتماعيّة التي لا تستطيع أن تتحرّر من دون أن تحرّر الآخرين بمجموعهم، إنّها فقدان الإنسان لذاته بكاملها وهي لا تستطيع أن تستعيد ذاتها إلاّ من خلال استعادة الإنسان بكامله». وكارل ماركس رأى في الطبقة العاملة في ميدان الصناعة البروليتاريا التيْ سيكون لها الدور الريادتيْ في قلب الموازين الاجتماعيّة والصناعيّة القائمة.

وماركس نفسه رأى في «الشيوعيّين الذين انتظموا في حزب الشيوعيّة، نخبة البروليتاريا. فلا مصالح لديهم لا تتوافق ومصالح البروليتاريا، إلاّ أنّهم يتفوّقون على باقي البروليتاريا إذ إنّهم يفهمون ويدركون أوضاع الحركة العمّاليّة وظروفها ومحرّكها». إنّ تصوّرات الشيوعيّين لا تستند إلى أفكارهم الخاصّة أو إلى مبادئ مخترَعة أو اكتشفها أحد المصلحين، ولا إلى أفكار مسبقة، بل «هي تعبّر عن الأوضاع الحقيقيّة للحركة التاريخيّة التي تنبسط ماجرياتها أمام أعينهم» (من «بيان الحزب الشيوعيّ»).

وماركس عينه هو الذي أدخل ما يمكن تسميته الإثبات العلميّ أو العلميّة (scientisme) التي تتّسم بها الشيوعيّة. فالأحزاب الأخرى من علمانيّة أو ليبراليّة أو اشتراكيّة أو اجتماعيّة ديمقراطيّة لديها آراء وبرامج وأفكار، في حين أنّ الماركسيّة اللينينيّة لديها تصوّر علميّ للعالم، كأنّه تصوّر حسابيّ أو فيزيائيّ. والواقع أنّ كارل ماركس نفسه كان يعتبر أنّه من الممكن استقراء ما يحدث في المجتمع أو حركة المجتمع بشكل علميّ، «بالدقّة عينها التي تتّسم بها علوم الطبيعة». وهكذا يتحوّل الطابع العلميّ إلى نوع من الحتميّة، وهذا ما يثبته ماركس نفسه في بحثه «نقد الاقتصاد السياسيّ» (١٨٥٧) حيث يقول القول الشهير المعروف: «إنّ البشر، في تحقّق وجودهم اجتماعيًّا، يعقدون علاقات حتميّة، ضروريّة، خارجة عن إرادتهم. وعلاقات الإنتاج هذه تماثل إلى حدٍّ ما تطوّر قواهم الإنتاجيّة الطبيعيّة». وهذه العمليّة التي جعلتها الشيوعيّة أساسًا

لعقيدتها تحوّلت، على الصعيد الاقتصاديّ والسياسيّ، إلى نهج حتميّ له قوانينه ونتائجه وقواعده، لا أحد يستطيع أن يقاومه أو أن ينتقده، لأنّ ما يُعدّ نهجًا علميًّا لا مجال لمعارضته.

النقد الدينيّ ونقد الإلحاد

وماركس نفسه هو صاحب نقد الدين والدعوة إلى اعتماد الإلحاد دينًا للدولة الشيوعيّة. «فالدين، في عرف كارل ماركس، هو تنهّد الخليقة المسحقة، هو روحُ عالمٍ لا قلب له وذهنُ وضعيّةٍ حالات لا ذهن لها. الدين هو أفيون الشعوب». الدين وظيفته تغريب الإنسان عن ذاته وعن قدراته، وهو تبرير سماويّ لواقع أرضيّ محقّر للإنسان، وهذا الواقع هو المجتمع الرأسماليّ. والماركسيّة تبغي إزالة الخيال الدينيّ الذي يغرّب الإنسان بواسطة تأميم وسائل الإنتاج وبالتالي تحطيم المجتمع الرأسماليّ وبنيته الفوقيّة والدين جزء منها. إلاّ أنّ المجتمع الرأسماليّ تحطّم كبنية تحتيّة وأقامت الشيوعيّة مكانه بنية تأميميّة جماعيّة لمدّة سبعين سنة على الأقلّ، ومع ذلك فالبنية الدينيّة بقيت قويّة، بالرغم من انقضاض الإلحاد عليها، وهذه البنية نفسها هي التي ساهمت إلى حدٍّ بعيد في إسقاط الشيوعيّة والبُنى السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي كانت قد نبّتها وأقامتها. فالدين كبنية أساسيّة في الذات البشريّة أعاد الإنسان، أمام مضارّ الشيوعيّة، إلى ذاته كإنسان وُجد ليكون حرًّا، وإنّ وجوده، كإنسان حرّ، يتجاوز الزمان والمكان وحتميّات التاريخ وعلاقات الإنتاج الاجتماعيّة.

وماذا يبقى من فكر ماركس؟

إنّ محصلة نقد العلاقة بين الشيوعيّة وفكر كارل ماركس تُبيّن لنا أنّ الكثير من الأمور التي نعتبرها من فكر كارل ماركس سقطت مع سقوط الشيوعيّة في أنظمتها السياسيّة والاقتصاديّة وفي بنيتها الاجتماعيّة. فلا يستطيع أحد القول إنّه ماركسيّ والقول إنّ ما حدث من انهيار يخصّ الشيوعيّة وحدها، تلك التي أقامها لينين وستالين وبريجنيف، ولا يخصّ الفكر الماركسيّ نفسه. فما أوردناه يدلّ، وإن سريعًا، إلى أنّ هناك علاقةً عضويّة بين النظام الشيوعيّ والفكر

الماركسيّ، وإنّ سقوط الشيوعيّة في روسيا وشرقيّ هو سقوط، إلى حدّ ما، للفكر الماركسيّ نفسه. إلاّ أنّ هذا الفكر، بحسب الكثير من المحلّلين والمفكّرين، ما زال يحتفظ ببعض الحيويّة والنشاط وهذا ما سنعرض له في الخطوط الإجماليّة التالية.

أ ـ إنّ المحلّلين للفكر الماركسيّ لاحظوا ويلاحظون ما يمكن تسميته «واقعيّة ماركس». «فالإنسان، على حدّ تعبير ماركس، هو عالَم الإنسان»، فلا ينبغي هم التفسير أنّ هذا القول هو دعوة إلى إزالة الفرد أو إلى الحتميّة، بل لا بدّ من رؤية الإنسان، لا مثل كائن مجرّد منفرد، بل في ارتباطاته وعلاقاته بكافّة المستويات من جماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة ووجدانيّة. نفهم من الفكر الماركسيّ أنّ الإنسان مرتبط بمجتمعه الارتباط الوثيق، وهذا يعني أنّه لا يجوز رؤية الإنسان كروح من دون جسم ومن دون ارتباط بعالمه.

أهمّيّة البُنى في حياة الإنسان ووجوده

ب ـ وإلى جانب الإنسان، يهتمّ ماركس أيضًا الاهتمام العارم بالبُنى، أكانت اجتماعيّة أم اقتصاديّة أم سياسيّة، أكانت فوقيّة أم تحتيّة. الواقع أنّ ماركس، وإن تحدّث عن هذه البُنى حديثًا دقيقًا كظواهر لها قواعدها وقوانينها، فهو لم ير من أين أتت وما هو معنى وجودها وصيرورتها. وإنّه، على سبيل المثال، لا يتوقّف عند البنية السياسيّة كبنية لها استقلاليّتها، بل هو يربطها بالواقع الاقتصاديّ فلا يراها إلاّ تعبيرًا عن ذلك الواقع والعلاقات الإنتاجيّة. لكن هذا النقص في الفكر الماركسيّ لا يمنع من أن نرى، في تشديده على أهمّيّة البُنى ودورها ووظائفها، وجهًا إيجابيًّا يدعو إلى عدم عزل أيّ ناحية من النواحي، وإلى عدم إضفاء الطابع المطلق على الفرديّة.

ج ـ إنّ فكر ماركس ما زال يحتفظ بقدرة شديدة على نقد الرأسماليّة: هذا ما يقوله بعض الماركسيّين اليوم. فإذا كان هذا الفكر يبقى عاجزًا عن إقامة بديل موفّق وإنسانيّ للرأسماليّة، فهذا لا يعني أنّ نقده للرأسماليّة كعقيدة ونظام فَقَدَ حاليّته وحيويّته. فلا بدّ من فكر يبقى مواجهًا لتناقضات الرأسماليّة وسيّئاتها وظلمها، والفكر الماركسيّ يبقى تلك الأداة المنهجيّة التي تسلّط الضوء على

النظام الرأسماليّ ومعاداته للإنسان، عندما يتحوّل هذا النظام إلى مجرّد وسيلة لتجميع وسائل الإنتاج وفوائد الإنتاج في يد قلّة متسلّطة لا سليط عليها، خاصّة عندما تكون هي على رأس السلطة السياسيّة، أو أنّ السلطة السياسيّة متضامنة معها. وإذا كان الماركسيّون وبعض المفكّرين يشدّدون على هذه الإيجابيّات في الفكر الماركسيّ فإنّ بعض النواحي الأخرى من ذلك الفكر، وهي نواح ما أبعادها الفلسفيّة النظريّة، ربّما تطرح على الإنسان المعاصر أسئلة ما قيمتها الوجدانيّة.

التغريب، قضيّة كلّ يوم

فمن المواضيع التي تستحقّ أن يُنظر إليها باهتمام في الفكر الماركسيّ، ما يقوله كارل ماركس في التغريب أو الألَيْنَة (Aliénation). فالبشر ينزعون، بوعي أو بغير وعي، إلى التغرُّب عن ذواتهم وحقيقتهم، فيفقدون ذواتهم الحرّة في أعمالهم أو في أفكارهم أو في عقائدهم من دون أيّ بعد نقديّ. إنّهم يفقدون ذواتهم في خيالات أو في أفكار مجرّدة عن الواقع، هربًا من واقعهم الأليم، وبذلك يتغرّبون عن ذواتهم ويفقدون القدرة على تحقيق ذواتهم وغناهم. ففقدان الذات ليس خطرًا على الذات الفرديّة بل هو خطر على الذات الاجتماعيّة والجماعيّة. وهذا يتعلّق بنتيجة عملهم وقدراتهم الفكريّة أو منجزات «العلم» بفروعه المختلفة، وأخيرًا بالبُنى التي يقيمونها والتي من الممكن أن تنقلب عليهم فيصبحون رهينة ما حقّقوه وأنجزوه، فلا يبقى الإنسان في علاقة جدليّة مع ما ينجزه ويحقّقه، فيكون هو الرقيب لئلاّ يقع في فخّ الألَيْنَة والتغريب.

العلاقة بين المعنى والتاريخ

وإلى جانب مفهوم التغريب وطابعه الواقعيّ المعاصر، يبقى موضوع العلاقة بين المعنى والتاريخ موضوعًا معاصرًا له أثره في حياة البشر اليوم، وهذه العلاقة تشكّل قضيّة أساسيّة على أكثر من صعيد، حتّى لِعلم اللاهوت وعلى الاجتماع والفلسفة وغيرها من العلوم. والمعادلة في هذا المجال معروفة: إمّا أن

يكون المعنى، وهو الذي يتيح للإنسان أن يجد في التاريخ وأن يعمل في إطاره، موقتًا ومتعاليًا في شكل مُثل عليا أو قيم محدَّدة (أفلاطون)، وإمّا أن يكون المعنى في عمق التاريخ ذاته. فالوجهة الأولى هي خطرة إذ إنّها تولّد الثنائيّة والتعالي فوق التاريخ، والوجهة الثانية هي خطرة كذلك، إذ إنّها تجعل التاريخ رهينة معنى معيَّن يحرّكه أو أنّها تجعل التاريخ يؤكّد معنًى واحدًا لا غير، أو معاني مختلفة متضاربة كما هي الحال. الواقع أنّ التاريخ يقول لنفسه إنّ هناك معاني جزئيّة تتحقّق في طيّاته وأحداثه، وهي تعبّر عن خطّ واحد، عظيم الشفافيّة والقوّة وسريع العطب في آن واحد، هو خطّ تحرُّر الإنسان، ضمن مهمّة تاريخيّة، من قوى الموت والاستعباد. هذه القضيّة، قضيّة العلاقة بين المعنى والتاريخ، تبقى معاصرة ومطروحة على إنسان اليوم، خصوصًا بعد سقوط الشيوعيّة التي سعت جهدها، «بصورة علميّة» إلى استبانة معنًى للتاريخ في شكل نظام معيَّن انقلب في النهاية على الإنسان.

إنّ ما تتميّز به الثورة على الشيوعيّة، منذ سنة ١٩٨٥ وحتّى اليوم، على الأقلّ في أوروبّا الشرقيّة والاتّحاد السوفياتيّ، هو أنّها ثورة من دون مشروع معيَّن، حتّى على الصعيد الاقتصاديّ. إنّها دعوة إلى الديموقراطيّة، إلى أنّ الديموقراطيّة لا بدّ من أن تحمي نفسها بنفسها بواسطة بنًى وأُطر اجتماعيّة عميقة الجذور. إنّ الثورة على الشيوعيّة تحقّقت بفضل المجتمع المدنيّ، هذا المجتمع الذي أرادت الشيوعيّة أن تحتضنه وأن تقولبه بقالبها دون جدوى. وهذا المجتمع ما زالت تعصف به الكثير من تناقضات القوى التي أرادت الشيوعيّة خنقها (من الدين إلى القوميّة والنزعة الرأسماليّة...)، إلاّ أنّ السعي الحثيث الدؤوب، الهادف إلى احترام حقوق الإنسان الأساسيّة، هو وحده يستطيع أن يقوده إلى نظام له الحدّ الأدنى من التماسك. وهذا السعي الحثيث سيكون مصيره الفشل إن اعتمد على عقيدة تغرِّب الإنسان عن ذاته، مهما كانت تلك العقيدة، وهو سينجح إذا تصرَّف بروح المسؤوليّة والحرّيّة.

صدر حديثًا عن «دار المشرق»